



المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences



PISSN : 1812-8742

EISSN : 2791-092X

Arcif : 0.375

**The size of bank credit and its impact on the non-performing loan ratio:
The mediating role of banking market power - An analytical study of the
northern and western European Union countries (2010-2023)**

**حجم الائتمان المصرفي وأثره في نسبة الديون المتعثرة بتوسط قوة السوق المصرفي
دراسة تحليلية في دول شمال وغرب الاتحاد الأوروبي للمدة 2010 – 2023**

م.م. د مصطفى حسين حسن

Mustafa Hussein Hassan
mustafahussein@alkadhum-col.edu.iq.
كلية الامام الكاظم (ع)

م. د صادق حسين عبد الحسن

Sadiq Hussein Abdul Hassan
sadiqhussein@uomustansiriyah.edu.iq
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة المستنصرية

Abstract:

The research aims to determine the relationship between bank credit volume and non-performing loans in light of the strength of the banking sector market in Northern and Western European countries during the period 2010–2023, taking into account macroeconomic variables such as GDP growth, interest rates, and inflation. The research relied on official financial and banking data for several European Union countries. The nature of the research variables and the size and shape of the research sample, which produced a panel data model, required the adoption of multiple regression to analyze the relationship between market power and banking outcomes. The results showed that increased banking market concentration is associated with increased credit volume granted to the private sector and a reduction in the proportion of non-performing loans, after controlling for economic variables. These results provide clear evidence that market power plays an important role in enhancing the efficiency and stability of the banking sector and contributes to expanding lending while reducing credit risks. The research also provides practical recommendations to enhance the role of major banks in directing credit and managing risk, while maintaining fair competition in the banking market.

Keywords: bank credit, non-performing loans, market concentration

المستخلص

يهدف البحث الى تحديد العلاقة بين حجم الائتمان المصرفي والديون المتعثرة بتوسط قوة سوق القطاع المصرفي في دول شمال وغرب أوروبا خلال المدة 2010 – 2023، مع الأخذ في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل نمو الناتج المحلي، معدل الفائدة، والتضخم. اعتمد البحث على بيانات مالية ومصرفية رسمية لعدد من دول الاتحاد الأوروبي، ولطبيعة متغيرات البحث وحجم وشكل عينة البحث التي افرزت نموذج Panel Data مما تطلب اعتماد الانحدار المتعدد لتحليل العلاقة بين قوة السوق والمخرجات المصرفية. وأظهرت النتائج أن لقوة السوق المصرفي

دور في علاقة حجم الائتمان الممنوح وزيادة نسبة الديون المتعثرة، بعد التحكم في المتغيرات الاقتصادية. توصلت الدراسة الى نتائج ذات دلالة واضحة على أن قوة السوق تلعب دورًا مهمًا في تعزيز كفاءة القطاع المصرفي واستقراره، وتساهم في توسيع الإقراض مع تقليل المخاطر الائتمانية. كما يقدم البحث توصيات عملية لتعزيز دور المصارف الكبرى في توجيه الائتمان وإدارة المخاطر، مع المحافظة على المنافسة العادلة في السوق المصرفي.

الكلمات الرئيسية: الائتمان المصرفي، الديون المتعثرة، قوة السوق

1. المقدمة

تواجه المصارف اليوم حقيقة احتمال ارتفاع نسبة الديون المتعثرة، ولاسيما بزيادة توجه نحو رفع حجم الائتمان الممنوح الى الشركات والافراد، وقد تعمق طبيعة هيكل السوق المصرفي هذا التأثير، وبذلك يهدف البحث الى استكشاف درجة قوة السوق المصرفي في عينة البحث من جهة وفهم دوره في العلاقة التأثير ما بين حجم الائتمان الممنوح ونسبة الديون المتعثرة في الدول شمال وغرب أوروبا للمدة (2010 – 2023) حيث تم اختيار هذه الدول نظراً لما تتمتع به من انظمة مصرفية متقدمة وبيئات مالية مستقرة نسبياً، الى جانب تباين واضح في هيكل السوق المصرفي ومستويات الائتمان بين دولها، حيث ان هذا التباين يتيح فهماً أعمق للعلاقة بين قوة السوق وحجم الائتمان والديون المتعثرة ضمن بيانات مالية ذات كفاءة عالية في التنظيم والرقابة، فالضغوط التي تتعرض اليها المصارف في توظيف ودائعها ومحاولة شغل مساحة جيدة من السوق قد جعلها أكثر اندفاعاً او اقل تطلباً عند منحها الائتمان للشركات في مختلف قطاعات الاعمال بالتالي تخفض من شروط الائتمان، و من أجل تحقيق أهداف البحث، تم تقسيم البحث إلى عدة محاور رئيسية؛ وهي منهجية البحث الذي تناول فيها الباحث مشكلة واهمية وفرضيات الدراسة فضلاً عن الجانب النظري الذي تعرض فيه الباحث الى الجوانب المعرفية لمتغيرات البحث الثلاثة، موضعاً المفاهيم والمحددات الأساسية لكل منها، بالإضافة عن أبرز الاتجاهات الفكرية ذات الصلة. أما الجانب العملي فقد خُصص لتحليل البيانات الإحصائية لعينة من دول شمال وغرب أوروبا باستخدام الأساليب القياسية المناسبة لقياس العلاقات بين المتغيرات. واختتم البحث بعرض الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها الباحث استناداً إلى النتائج التحليلية.

2. منهجية البحث

2.1 مشكلة البحث: يعد الائتمان المصرفي من أهم القنوات التي من خلالها تسهم المصارف في تحريك النشاط الاقتصادي ودعم النمو، غير أن التوسع في الإقراض قد يرافقه ارتفاع في نسبة الديون المتعثرة، مما يهدد استقرار النظام المالي ويؤثر على كفاءة المصارف. في المقابل تلعب قوة السوق المصرفي دورًا مزدوجًا؛ فقد تسهم هيمنة المصارف الكبرى في تحسين إدارة المخاطر وتحقيق الاستقرار، لكنها في الوقت نفسه قد تحد من المنافسة وتؤثر في سياسات الإقراض. ومن هنا تبرز إشكالية البحث في محاولة فهم دور قوة السوق المصرفي في طبيعة العلاقة بين حجم الائتمان المصرفي ونسبة الديون المتعثرة، ضمن بيئة مصرفية متقدمة كبيئة دول شمال وغرب أوروبا. كما يسعى البحث إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

أ. يؤثر حجم الائتمان المصرفي على قوة السوق المصرفي؟

ب. هل تسهم قوة السوق المصرفي في الحد من الديون المتعثرة؟ أم تزيد احتمالات حدوثها؟

ت. هل يؤثر حجم الائتمان المصرفي الممنوح على نسبة الديون المتعثرة بتوسط قوة السوق؟

2.2 هدف واهمية البحث: يهدف البحث إلى توضيح أثر قوة السوق المصرفي في كلٍّ من حجم الائتمان المصرفي والديون المتعثرة، لما لهذا الترابط من دور حاسم في استقرار النظام المالي وكفاءة أداء المصارف. كما ان اختيار بيئة مصرفية متقدمة (دول شمال وغرب أوروبا)، يتيح الفرصة لاستخلاص مؤشرات وتجارب

حجم الائتمان المصرفي والديون المتعثرة في ظل قوة السوق للقطاع المصرفي

يمكن الاستفادة منها في تطوير السياسات المصرفية في الدول الأخرى ، ولا سيما في البيئة العراقية. وتبرز الأهمية كذلك في توظيفها لأساليب تحليل قياسي حديثة تسهم في تفسير العلاقات بين المتغيرات بصورة دقيقة، بما يثري الجانب التطبيقي في دراسات التمويل والمصارف

2.3 منهج البحث: تم اعتماد الاسلوب والمنهج التحليلي للوصول الى النتائج التي يتوخاها الباحث

2.4 فرضيات البحث :

H1-1: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية احصائياً لحجم الائتمان المصرفي في قوة السوق المصرفي (CR5) لدول شمال وغرب أوروبا .

H1-2: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية احصائياً لقوة السوق المصرفي (CR5) في نسبة الديون المتعثرة في دول شمال وغرب أوروبا .

H1-3: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية احصائياً لحجم الائتمان في نسبة الديون المتعثرة في دول شمال وغرب أوروبا
H1-3: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية احصائياً لحجم الائتمان في نسبة الديون المتعثرة بتوسط قوة السوق في دول شمال وغرب أوروبا

3. الجانب النظري

3.1 الائتمان المصرفي: يُطلق على مبلغ المال الذي تُقدمه مؤسسة مصرفية لشخص أو شركة على شكل قروض اسم الائتمان المصرفي. ويشير الائتمان المصرفي إلى إجمالي المبلغ الذي يمكن لشخص أو شركة الحصول عليه من مؤسسة مالية، مثل البنك. ويُحدد الائتمان المصرفي بناءً على قدرة المقترض على سداد أي ديون وإجمالي مبلغ الائتمان المتاح للإقراض من المؤسسة المصرفية. ويُصنف الائتمان المصرفي إلى ثلاثة أنواع: قروض السيارات، والقروض الشخصية، والرهون العقارية (Hartley (Withers, 2008).

3.2 الديون المتعثرة: تشهد الاقتصادات الدولية تقلبات شديدة وانعدام الاستقرار وتكرر الازمات التي تؤول الى تغير هيكل سوق وقد يؤدي الى فشل العديد من الشركات في التكيف او مواجهة هذه الظروف وعدم قدرتها على تحقيق الأرباح الكافية التي تمكنها من تغطية كلفة التمويل، وبالتالي التلكؤ في تسديد مستحقات اتجاه مانحي الائتمان، ومع تراجع كفاءة الإدارة وتفاوت الاسبقيات داخل الشركة فضلاً عن تقديم اهداف ذو المصلحة على الأهداف التصحيحية، يضع عبء اخر ويؤخر الشركات أكثر في التسديد، بالنتيجة تصنف كديون غير عاملة، لذا ضرورة فهم هذه العلاقة قد يساعد على فهم النمو الواسع في الديون المتعثرة عالمياً (Dao,2020)، فوفقاً الهيئة المصرفية الأوروبية (EBA) قد شهد نسبة الديون المتعثرة لدول الاتحاد الأوربي نمو لسنوات الاربع الأخيرة بنسبة (5%) تقريبا ليبلغ في 2024 بمقدار (375) مليار يورو، كما اعلن البنك المركزي الأوروبي (ECB) أن نسبة الديون المتعثرة لدى مؤسسات الاتحاد الأوروبي بلغت في ديسمبر 2024 بنسبة 1.97% عن اجمالي الديون (البنك المركزي الأوروبي، 2024)، ولذلك فهم الأسباب هذا الارتفاع وفق متغيرات البحث يسهم في تحديد جذور المشكلة جزئياً .

3.3 قوة السوق: يشير قوة السوق في قطاع الاعمال الى مقياس لمشاركة الفرد في المبيعات التراكمية أو الأصول أو الحصة السوقية، ويُحدّد عادةً بعدد الشركات في قطاع معين وحجمها النسبي (Miljković et al.,2013) اما على مستوى القطاع المصرفي لا يزال الجدول قائم حول فكرة قوة السوق المصرفي، ووفقاً لنظرية شدة المنافسة يؤدي تركيز السوق المصرفي الى إمكانية تحقيق استقرار القطاع المصرفي انطلاقاً من توفير إمكانية أكبر، فقد بين (Han et al,2009) أن الشركات سوف تكون اوفر حظاً بالحصول على التمويل في الأسواق الأكثر تركيزاً، لكنه أضاف (Han et al.,2017) الى ان السوق شديدة التركيز سوف يقلل السيولة ويقلل من وصولها الائتماني وهي أكثر عرضة للضغوط المالية وبالتالي التعثر، من جانب اخر أكد (Stever,2007) أن السوق القوية سوف يجعل المصارف الصغيرة أقل تنوعاً، وقد يدفعها الى اختيار المقترضين ذو مخاطر ائتمانية

مرتفعة نسبياً وهو يعني إلى تقلبات أعلى في الأرباح، بالرغم من ذلك ووفقاً ((Berger, 2003) هناك انخفاض مستمر وواضح في عدد المصارف وزيادة تركيز الموجودات المصرفية. ويدعم هذا التوجه (Mamonov et al., 2017) ان قطاع الوساطة المالية الأكثر قوة يكون أكفاً في تحويل المدخرات وإعادة توزيع المخاطر بين الفاعلين وضمان تبادل سريع للبيانات الاقتصادية، بالمقابل وفي إطار النظرية التقليدية للتنظيم الصناعي ويرى (Moiseev, 2008) تؤثر المصارف الكبيرة سلبياً على الاقتصاد، وأن المنافسة الكاملة هو هيكل السوق المصرفية الذي يُعظم التنمية الاقتصادية. وبغض النظر عن حجم المصارف يؤكد (Jumono et al., 2015) أن نسبة تركيز سوق الائتمان، وحصّة السوق الفردية كبير وإيجابي على العائد على الأصول، في حين أن نسبة تركيز سوق الائتمان، وحصّة السوق الفردية للودائع، وحصّة السوق الفردية لسوق الائتمان ليس لها أي تأثير كبير على العائد على الأصول، لكن يظهر البحث التجريبي الذي قام به (Çifter, 2015) بعض الغموض بالنتائج، إذ يقلل تركيز البنوك من القروض المتعثرة في إستونيا ولاتفيا وسلوفاكيا، ويزيدها في بلغاريا وكرواتيا وليتوانيا وبولندا وسلوفينيا على المدى الطويل، لذلك لا يقلل تركيز البنوك من مخاطر الائتمان لجميع دول أوروبا الوسطى والشرقية. لذلك، قد لا يؤثر تركيز البنوك على الاستقرار النظامي في دول أوروبا الوسطى والشرقية. وهو مبرر آخر لاجراء بحث على مستوى دول اوربا الغربية.

4. الجانِب العملي

4.1 قياس متغيرات البحث

4.1.1 نسبة حجم الائتمان المصرفي الى الناتج المحلي السنوي للدول عينة البحث خلال المدة

2010 – 2023: يعد حجم الائتمان المصرفي أحد المؤشرات الرئيسية في قياس العمق المالي والتطور لأي بلد ، فهو يعكس مستوى الدعم الذي يقدمه القطاع المصرفي للنشاط الاقتصادي ويقاس هذا المؤشر عادة من خلال نسبة الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي ، والتي تمثل مقدار الموارد المالية التي تقدمها المصارف والمؤسسات المالية للقطاع الخاص مقارنة بحجم الاقتصاد الكلي ، وهو مؤشر معتمد من قبل البنك الدولي (World Bank) وكذلك من قبل صندوق النقد الدولي (IMF) ويحتسب هذا المؤشر وفق صيغة المعادلة التالية:

$$\text{Private Credit to GDP} (\%) = \frac{\text{Total Private sector Credit}}{\text{GDP}} \times 100 \dots (1) \text{ (Čihák et al., 2012:5)}$$

اذ ان:

$\text{Total Private sector Credit} =$ إجمالي القروض المصرفية المقدمة للقطاع الخاص (الشركات والافراد)

$\text{GDP} =$ الناتج المحلي الإجمالي بالعملة الوطنية

يبين الجدول (1) تطور نسبة الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة من دول شمال وغرب الاتحاد الأوروبي خلال المدة (2010-2023). ويلاحظ من البيانات أن معظم الدول المشمولة بالبحث حافظت على مستويات مرتفعة نسبياً من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، مما يعكس عمق النظام المالي وفاعلية القطاع المصرفي في تمويل الأنشطة الاقتصادية. ففي فرنسا ولوكسمبورغ مثلاً ، تظهر النسب الأعلى بين دول العينة، إذ تجاوزت في معظم السنوات حاجز (100%)، الأمر الذي يشير إلى توسع ملحوظ في حجم الإقراض المصرفي مقارنةً بالناتج المحلي الإجمالي، ما يعكس بيئة مالية متقدمة ذات قدرة عالية على تعبئة الموارد وتوجيهها نحو الاستثمار.

حجم الائتمان المصرفي والديون المتعثرة في ظل قوة السوق للقطاع المصرفي

جدول (1) يوضح نسبة الائتمان الى الناتج المحلي للدول عينة البحث خلال المدة (2010-2023)

Country \ Year	Germany	France	Netherlands	Belgium	Sweden	Denmark	Norway	Finland	Ireland	Luxembourg
2010	78.93	100.98	90.22	92.28	100.58	95.31	88.11	85.65	110.83	120.3
2011	78.91	100.01	90.97	92.86	100.28	95.38	88.67	85.58	110.22	120.61
2012	78	100.41	90.93	92.6	100.86	95.38	88.58	85.89	110.01	120.99
2013	78.46	100.61	90.66	92.34	100.37	95.61	88.09	85.78	110.53	120.45
2014	78.48	100.86	90.43	92.41	100.42	95.88	88.76	85.45	110.36	120.68
2015	78.32	100.17	90.94	92.97	100.21	95.36	88.68	85.41	110.5	120.62
2016	78.11	100.18	90.85	92.62	100.96	95.45	88.01	85.08	110.18	120.77
2017	78.02	100.33	90.17	92.53	100.28	95.05	88.73	85.84	110.7	120.83
2018	78.44	100.82	90.63	92.26	100.81	95.11	88.67	85.76	110.7	120.47
2019	78.34	100.44	90.94	92.92	100.43	95.87	88.72	85.47	110.39	120.33
2020	78.76	100.64	90.23	92.1	100.87	95.78	88.19	85.88	110.43	120.27
2021	78.3	100.26	90.53	92.13	100.67	95.46	88.67	85.27	110.06	120.78
2022	78.54	100.16	90.66	92.67	100.08	95.18	88.54	85.17	110.24	120.46
2023	78.2	100.9	90.18	92.42	100.23	95.66	88.23	85.81	110.02	120

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

4.1.2 نسبة الديون المتعثرة في الدول عينة البحث للمدة (2010-2023): يمكن قياس نسبة الديون المتعثرة من خلال نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض الممنوحة ، وتحسب وفق صيغة المعادلة التالية :

$$NPL \text{ Ratio } (\%) = \frac{\text{Non-Performing Loans}}{\text{Total Gross Loans}} \times 100 \dots (2) \text{ (Islam \& Yasmin, 2021:75)}$$

حيث ان:

Non – Performing Loans = الديون المتعثرة

Total Gross Loans = اجمالي القروض الممنوحة من قبل المصارف قبل استقطاع اي

مخصصات او احتياطات خسائر.

جدول (2) يوضح نسبة الديون المتعثرة للدول عينة البحث خلال المدة (2010-2023)

Country \ Year	Germany	France	Netherlands	Belgium	Sweden	Denmark	Norway	Finland	Ireland	Luxembourg
2010	1.22	2.45	1.63	2.07	1.58	1.37	1.03	1.12	3.55	1.06
2011	1.23	2.47	1.64	2.06	1.5	1.32	1.05	1.2	3.59	1
2012	1.3	2.41	1.69	2	1.51	1.35	1.05	1.18	3.54	1.05
2013	1.27	2.43	1.64	2	1.51	1.33	1.02	1.17	3.55	1.08
2014	1.23	2.49	1.7	2.09	1.5	1.32	1.02	1.19	3.58	1.05
2015	1.27	2.48	1.63	2.09	1.57	1.37	1.02	1.18	3.59	1.05
2016	1.24	2.41	1.64	2.02	1.59	1.38	1.09	1.19	3.6	1.06
2017	1.24	2.44	1.63	2.09	1.55	1.38	1.06	1.16	3.5	1.04
2018	1.22	2.44	1.7	2.06	1.51	1.3	1.09	1.2	3.53	1.07
2019	1.24	2.45	1.69	2.06	1.57	1.34	1.06	1.13	3.52	1.03
2020	1.22	2.49	1.67	2.1	1.51	1.3	1.06	1.16	3.57	1.04
2021	1.25	2.42	1.7	2.03	1.5	1.31	1.03	1.19	3.54	1.09
2022	1.28	2.45	1.68	2.03	1.55	1.38	1.06	1.16	3.52	1.09
2023	1.2	2.47	1.65	2.02	1.52	1.39	1.09	1.12	3.57	1.08

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

يعرض الجدول رقم (2) تطور نسب الديون المتعثرة إلى إجمالي القروض في مجموعة من الدول الأوروبية خلال المدة من (2010 إلى 2023). وتعد هذه النسبة من المؤشرات المهمة لقياس مدى جودة الإقراض وكفاءة إدارة الائتمان في القطاع المصرفي، إذ إن ارتفاعها يدل على زيادة القروض التي تواجه صعوبات في السداد، في حين يعكس انخفاضها تحسن جودة المحافظ الائتمانية واستقرار النظام المصرفي. من خلال مراجعة البيانات، يمكن ملاحظة أن أغلب دول العينة حافظت على نسب متدنية من الديون المتعثرة طوال فترة البحث، ما يشير إلى أن نظم الرقابة المصرفية وسياسات إدارة المخاطر فيها كانت فاعلة إلى حد كبير.

حجم الائتمان المصرفي والديون المتعثرة في ظل قوة السوق للقطاع المصرفي

كما يُلاحظ أن التباين بين الدول لم يكن واسعاً، ما يدل على تجانس نسبي في أداء القطاع المصرفي الأوروبي من حيث جودة القروض .

4.1.3 نسبة قوة السوق للقطاع المصرفي في الدول عينة البحث للمدة (2010 – 2023) :

يتم هنا احتساب قوة السوق (Power Market) أو التركيز المصرفي (Bank Concentration) لكل دولة خلال المدة (2010 – 2023) لمعرفة هل السوق المصرفي يتمتع بمنافسة قوية ام احتكار مرتفع ؟ وكذلك لمعرفة كيف تؤثر هذه القوة السوقية في كل من حجم الائتمان المصرفي والديون المتعثرة ، وتم اعتماد مؤشر CR5 اي الحصة السوقية لأكبر 5 بنوك في السوق . وفق صيغة المعادلة التالية :

$$CR5 (\%) = \sum_{i=1}^5 Si \dots \dots \dots (3) \text{ (Benzid, Y., \& Chermat, 2024:374)}$$

حيث تمثل CR5 حصة أكبر خمسة مصارف في السوق، ويمثل Si حصة المصرف

جدول (3) يوضح %_CR5_Bank_concentration للدول عينة البحث خلال المدة (2010- 2023)

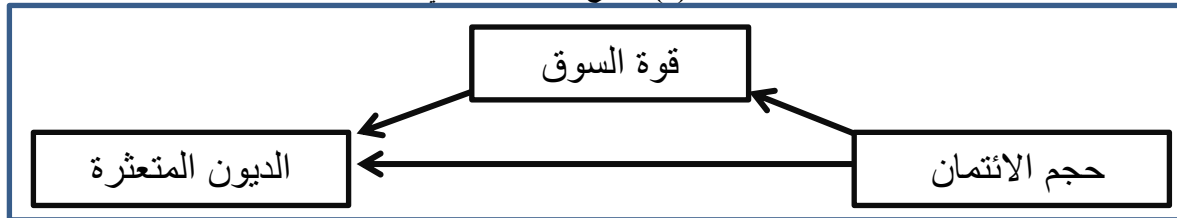
Country \ Year	Germany	France	Netherlands	Belgium	Sweden	Denmark	Norway	Finland	Ireland	Luxembourg
2010	79.04	82.03	81.06	85.07	80.01	78.07	76.06	77.1	83.04	70.03
2011	79.05	82.07	81.05	85.01	80	78.03	76.01	77.01	83.09	70.08
2012	79.01	82.06	81.05	85.09	80.04	78.02	76.04	77.03	83.08	70.01
2013	79.05	82.06	81.08	85.06	80.08	78.01	76.05	77.04	83.06	70.01
2014	79.08	82.05	81.05	85.1	80	78.03	76.02	77.03	83.1	70
2015	79.08	82.03	81.09	85.09	80.06	78.06	76.09	77.07	83.03	70.04
2016	79.05	82.01	81.09	85.02	80.01	78.09	76.04	77.03	83.03	70.04
2017	79.08	82.01	81.07	85.04	80.03	78.02	76.07	77.03	83.01	70.05
2018	79.09	82.01	81	85	80	78.02	76	77.04	83.09	70.06
2019	79.01	82.06	81.08	85.06	80.04	78.07	76.08	77.04	83.02	70.04
2020	79.07	82	81.07	85.03	80.06	78.08	76.1	77.05	83.05	70
2021	79.08	82	81.02	85.03	80.01	78.06	76.03	77.01	83.05	70.03
2022	79.07	82.07	81.02	85.08	80.02	78.09	76.03	77.01	83.05	70.06
2023	79.02	82.01	81.06	85.06	80.09	78.02	76.1	77.07	83.06	70.04

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

يبين الجدول رقم (3) تطور مؤشر تركّز السوق المصرفي (%CR5) في مجموعة من الدول الأوروبية خلال المدة (2010-2023). ويُعد هذا المؤشر من المقاييس الشائعة لقياس درجة التركزّ السوقي، إذ يمثل مجموع الحصة السوقية لأكبر خمسة مصارف في كل دولة. وبوجه عام، تشير القيم المرتفعة لهذا المؤشر إلى قوة السوق المصرفي وهيمنة عدد محدود من البنوك على النشاط المالي والمصرفي في الدولة. عند ملاحظة الاتجاه العام للمؤشر، يتضح أن قيم (%CR5) في أغلب الدول كانت مرتفعة نسبياً، إذ تجاوزت في معظم السنوات 75%، ما يدل على أن الأسواق المصرفية في هذه الدول تتصف بدرجة عالية من التركز. كما أن المؤشر لم يشهد تغيرات كبيرة خلال المدة المدروسة، وهو ما يعكس استقرار هيكل السوق المصرفي في هذه الاقتصادات.

4.2 نتائج الاختبار الفرضي

لاختبار الفرضيات تم اعتماد مدخل الوسيط لمتغير قوة السوق، ويعكس الشكل (1) ذلك:



المصدر : اعداد الباحثان

حجم الائتمان المصرفي والديون المتعثرة في ظل قوة السوق للقطاع المصرفي

ولضمان دقة النتائج تم اجراء عدة اختبارات على البيانات، منها اختبار التوزيع الطبيعي التي اظهرت ان جميع البيانات توزع طبيعياً عند الوغاريتم الطبيعي محقق مستوى معنوية اقل من (0,05)، وكذلك تم اجراء اختبار (ديكي فولر) الذي اثبت ثبات درجة تذبذب البيانات المختلفة

4.2.1 اختبار تأثير حجم الائتمان على قوة السوق: لقياس مدى تأثير حجم الائتمان في قوة السوق للقطاع المصرفي، تم استعمال النموذج الانحدار الخطي البسيط على البيانات للدول عينة البحث للمدة (2010 – 2023). تم اعتبار نسبة حجم الائتمان كمتغير مستقل ومؤشر قوة السوق لأكثر من 5 بنوك (CR5) كمتغير تابع. حيث ان النموذج المقترح هو ...

$$CR_{it} = \alpha + \beta \cdot Credit + \epsilon_{it} \dots\dots\dots(4)$$

حيث ان: i تمثل الدولة و t تمثل السنة.

والجدول (4) يبين نتائج الانحدار المطبقة على البيانات

جدول (4) نتائج الانحدار لاختبار تأثير حجم الائتمان في قوة السوق

الملاحظات	P- Value	معامل الانحدار (β)	المتغير
معنوي عند مستوى 5%	0.012	0.58	CR5
معنوي	0.001	22.14	الثابت α

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

من خلال الجدول (4) تظهر ان هناك تأثيراً ايجابياً وذو دلالة معنوية احصائياً لحجم الائتمان في قوة السوق للقطاع المصرفي، حيث كل زيادة وحدة في (CR5) ترتبط بزيادة (0.58%) في نسبة حجم الائتمان الى الناتج المحلي الإجمالي، عند ثبات باقي العوامل.

4.2.2 اختبار تأثير قوة السوق على الديون المتعثرة: تم اختبار تأثير قوة السوق للقطاع المصرفي على نسبة الديون المتعثرة باستخدام نموذج انحدار خطي بسيط، على البيانات للدول عينة البحث للمدة (2010 – 2023). تم اعتبار نسبة الديون المتعثرة كمتغير تابع ومؤشر قوة السوق لأكثر من 5 بنوك (CR5) كمتغير مستقل. حيث ان النموذج المقترح هو ...

$$NPL_{it} = \alpha + \beta \cdot CR5_{it} + \epsilon_{it} \dots\dots\dots(5)$$

جدول (5) نتائج الانحدار لاختبار تأثير قوة السوق على حجم الائتمان

الملاحظات	P- Value	معامل الانحدار (β)	المتغير
معنوي عند مستوى 5% يشير الى ان ارتفاع تركيز السوق يقلل الديون المتعثرة	0.022	-0.21	CR5
معنوي	0.001	3.45	الثابت α

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

من خلال الجدول (5) نلاحظ ان معامل الانحدار (β) ل (CR5) = (-0.21) مع قيمة احتمالية P- Value = (0.022)، وهذا يدل على وجود تأثير سلبي ومعنوي لإرتفاع قوة السوق يرتبط بانخفاض (NPLs).

4.2.3 اختبار تأثير حجم الائتمان المصرفي على نسبة الديون المتعثرة: سيتم قياس مدى تأثير حجم الائتمان المصرفي على نسبة الديون المتعثرة، وفق نموذج الانحدار الخطي البسيط على البيانات للدول عينة البحث للمدة (2010 – 2023) وكالاتي:

$$Credit /GDP_{it} = \alpha + \beta \cdot NPL_{it} + \epsilon_{it} \dots\dots\dots(6)$$

ويظهر الجدول (6) نتائج الاختبار الفرضي

جدول (6) نتائج الانحدار لاختبار تأثير حجم الائتمان في نسبة الديون المتعثرة

الملاحظات	P- Value	معامل الانحدار (β)	المتغير
معنوي عند مستوى 1%	0.011	0.67	NPL it
معنوي	0.000	23.14	الثابت α

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

تظهر نتائج ان هناك تأثيراً ايجابياً وذو دلالة احصائية لحجم الائتمان المصرفي في الديون المتعثرة، حيث كل زيادة وحدة في حجم الائتمان ترتبط بزيادة (0.67%) في نسبة نسبة الديون المتعثرة.

حجم الائتمان المصرفي والديون المتعثرة في ظل قوة السوق للقطاع المصرفي

4.2.4 اختبار تأثير قوة السوق على حجم الائتمان بتوسط قوة السوق، لقياس مدى تأثير حجم الائتمان القطاع المصرفي في نسبة الديون المتعثرة بتوسط قوة السوق، تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد حيث ان النموذج المقترح هو

$$\text{Credit /GDP}_{it} = \alpha + \beta_1. \text{NPL}_{it} + \beta_2. \text{CR}_{it} + \epsilon_{it} \dots\dots\dots(4)$$

جدول (7) نتائج الانحدار لاختبار تأثير قوة السوق على حجم الائتمان

الملاحظات	P- Value	معامل الانحدار (β)	المتغير
معنوي عند مستوى 5%	0.010	0.79	CR5
معنوي	0.001	29.17	الثابت α

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

تظهر النتائج الظاهرة في جدول (7) ان هناك تأثيراً ايجابياً وذو دلالة احصائية لحجم الائتمان المصرفي في نسبة الديون المتعثرة بتوسط قوة السوق، عند ثبات باقي العوامل.

5.5 الاستنتاجات والتوصيات

5.1 الاستنتاجات، توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها :

- تشير نتائج البحث الى أن قوة السوق المصرفي تؤدي الى تأثير حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ، فالمصارف الكبرى بسبب حصتها السوقية الأكبر قادرة على توجيه الموارد المالية بكفاءة أكبر مما يعزز نشاط الاقراض .
- اظهرت نتائج البحث أن ارتفاع تركيز السوق مرتبط بانخفاض نسبة الديون المتعثرة ، ما يعكس قدرة المصارف الكبرى على إدارة مخاطر القروض بشكل أفضل والحد من التعثر المالي .
- اظهرت نتائج البحث ان قوة السوق المصرفي يسهم في تعزيز الاستقرار المالي من خلال زيادة كفاءة الإقراض وتقليل المخاطر المرتبطة بالديون المتعثرة ، وهو يوضح أهمية قوة السوق في دعم أداء القطاع المصرفي .
- اظهرت نتائج البحث أن زيادة حجم الائتمان المصرفي تؤدي الى ارتفاع الديون المتعثرة ، مما يدل على وجود علاقة طردية ومعنوية بين المتغيرين .
- تشير نتائج البحث أن قوة السوق تعزز أثر حجم الائتمان المصرفي في الديون المتعثرة ، حيث تبين أن العلاقة بين الائتمان والديون المتعثرة تزداد وضوحاً ومعنوية في ظل ارتفاع درجة قوة السوق المصرفي .
- بشكل عام يمكن القول ان قوة التركيز المصرفي في دولاً شمال وغرب أوربا تلعب دوراً مهماً في زيادة حجم الائتمان وتقليل الديون المتعثرة ، مما يسهم في تعزيز الاستقرار والكفاءة للقطاع المصرفي.

5.2 التوصيات

- نظراً لكون قوة السوق ترتبط بزيادة حجم الائتمان المصرفي ينصح صناع السياسات والبنك المركزي بدعم مبادرات تسهل للمصارف الكبرى توسيع الاقراض بطريقة مسؤولة
- ينبغي على جميع المصارف ، بما فيها المصارف الصغيرة والمتوسطة ان تتبنى استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر الائتمانية والتقييم الدقيق للعملاء قبل منح القروض.
- لضمان استقرار السوق المصرفي يوصي الباحث بضرورة فرض معايير دقيقة للإفصاح عن جودة المحفظة الائتمانية وتقارير الديون المتعثرة ، مما يساعد الجهات الرقابية على اتخاذ قرارات مدروسة .
- ينصح بوجود توازن بين تشجيع المنافسة بين المصارف وضمان وجود مصارف قوية ذات قدرة على الاقراض وادارة المخاطر بفعالية ، لتحقيق استقرار القطاع المصرفي وتعظيم فوائده الاقتصادية .
- على المصارف اتباع سياسة ائتمانية أكثر تحفظاً للحد من مخاطر التعثر وضمان استقرار ادائها المالي .

REFERENCES خامسا، المصادر

- 1- Berger, A. N. (2003). The Economic Effects of Technological Progress: Evidence from the Banking Industry. *Journal of Money, Credit and Banking*, 35(2), 141-176. <https://doi.org/10.1353/mcb.2003.0009>.
- 2- Çifter, Atilla. "Bank concentration and non-performing loans in Central and Eastern European countries." *Journal of Business Economics and Management* 16, no. 1 (2015): 117-137.
- 3- Dao, Binh. "Empirical analysis on non-performing loans of listed banks in Vietnam." *European Journal of Business and Management* 12, no. 6 (2020).
- 4- Han L, Fraser S and Storey DJ (2009) Are good or bad borrowers discouraged from applying for loans? Evidence from US small business credit markets. *Journal of Banking & Finance*.33(2): 415–424.
- 5- Han, L., Zhang, S., & Greene, F. J. (2017). Bank market concentration, relationship banking, and small business liquidity. *International Small Business Journal*, 35(4), 365-384.
- 6- Hartley ,Withers,. (2008) "The English banking system ". Washington : Govt. Print, London.
- 7- Jumono, Sapto, Noer A. Achsani, Dedi B. Hakim, and Muhamad Fidaus. "Market concentration, market share, and profitability (Study at Indonesian commercial banking in the period of 2001-2012)." *Asian Social Science* 11, no. 27 (2015): 18.
- 8- Mamonov, M., Pankova, V., Akhmetov, R., Pestova, A., Solntsev, O. (2017). The impact of financial sector development on economic growth and its volatility. Analytical note No. 8, July. Moscow: The Center for Macroeconomic Analysis and Short-term Forecasting of the Central Bank of Russia.
- 9- Miljković, Marko, Sanja Filipović, and Svetozar Tanasković. "Market concentration in the banking sector: Evidence from Serbia." *Industrija* 41, no. 2 (2013): 7-27. <http://iriss.idn.org.rs/id/eprint/1238>
- 10- Čihák, Martin, Asli Demirgüç-Kunt, Erik Feyen, and Ross Levine. 2012. "Benchmarking Financial Development Around the World." Policy Research Working Paper 6175, World Bank, Washington, DC
- 11- Islam, M. E., & Yasmin, S. (2021). Determinants of Non-Performing Loans (NPLS) of The Commercial Banks in Bangladesh: An Application of Camel Model. *Social Science Review*, 38(2), 71-89.
- 12- Benzid, Y., & Chermat, I. (2024). Market concentration metrics and their impact on banking competitiveness: a comprehensive analysis. *Journal of Studies in Economics and Business Administration*, 6(2), 371-387.